جهود منظمة الأمم المتحدة في التقليل من تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن البيئي العالمي

The efforts United Nations organization to reduce the effects of climate changes on the global environmental security

سعاد بوقندورة *
جامعة عباس لغرور -خنشلة -
souad.bougandoura10@gmail.com

تاريخ الإيداع:2021/10/06	تاريخ المراجعة:2022/03/28	تاريخ القبول:2022/03/30

ملخص:

تشكل التغيرات المناخية ظاهرة تثير قلق منظمة الأمم المتحدة لما لها من انعكاسات خطيرة طالت الأمن البيئي العالمي؛ حيث و من خلال هذه الورقة البحثية قمنا بالوقوف عند أسباب هذه الظاهرة و آثارها على البيئة و التنمية المستدامة،كما درسنا جهود منظمة الأمم المتحدة في سبيل التخفيف من حدة التغيرات المناخية من خلال التطرق إلى الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية و محاولات الجمعية العامة للتصدي إلى هذه الظاهرة؛ هذا الهدف الذي لن يتحقق إلا بتظافر الجهود الدولية بإعادة تفعيل اتفاق باريس لسنة 2015 و تنفيذ ما جاءت به مؤتمرات الأمم المتحدة للمناخ و التوجه نحو الطاقات المتجددة النظيفة.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية؛الأمن البيئي؛البيئة؛ التنمية المستدامة ؛ منظمة الأمم المتحدة.

Abstract:

Climate change is a phenomenon of concern to the United Nations because of its serious repercussions on global environmental security; Where, through this research paper, we have examined the causes of this phenomenon and its effects on the environment and sustainable development, and we also studied the efforts of the United Nations in order to mitigate climate change by addressing international agreements, international conferences and the attempts of the General Assembly to address these phenomenon; This goal will not be achieved without concerted international efforts to reactivate the Paris Agreement of 2015 and implement the recommendations of the United Nations climate conferences, and move towards the use of clean renewable energies.

Keywords : climate change; environmental security ; enviroment ; sustainable development ; the United Nations Organization.

* المؤلف المُراسِل.

مقدمة:

إن الحق في بيئة سليمة هو حق معترف به سواء في مجال قواعد القانون الداخلي أو قواعد القانون الدولي.وقد برزت القضايا البيئية لأول مرة كنقطة محورية للسياسة الدولية في القرن التاسع عشر وذلك في سياق الاتفاقيات الدولية الخاصة بإدارة الموارد،

و تعتبر حماية البيئة من موضوعات القانون الدولي الحديثة ؛ وقد تم تنظيم أول مؤتمر للأمم المتحدة حول بيئة الإنسان بتاريخ 05 جوان عام 1972 استجابة للزيادة المتسارعة في الاهتمام الدولي بالبيئة خلال ستينيات القرن العشرين، وجاء المؤتمر الذي عقد في ستوكهولم بمثابة نقطة تحول في تطور السياسات البيئية الدولية ، خاصةمع استفحال ظاهرة التلوث البيئيالذي يهدد حياة البشرية، فكلما تطورت الصناعة ازدادت مخاطر الحياة بسبب تلوث البيئة، حيث تسببت الأنشطة البشرية في ظاهرة التغيرات المناخية التي تهدد الإنسان و البيئة بمختلف أنواعها كما تعيق تحقيق التنمية المستدامة، و هو ما أدى بمنظمة الأمم المتحدة إلى عقد العديد من المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية من أجل التخفيف من آثار التغير المناخي على الأمن البيئي العالمي .

بناءا على ما تقدم ذكره تتمحور إشكالية الدراسة حول:

إلى أي مدى نجحت جهود منظمة الأمم المتحدة (L'O.N.U)في التقليل من تأثير التغيرات المناخية على البيئة والتنمية المستدامة؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، المحور الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة المتمثلة في البيئة، الأمن البيئي ، التنمية المستدامة، التغيرات المناخية و ظاهرة الاحتباس الحراري ، أما المحور الثاني فقد تطرقنا فيه إلى جهود منظمة الأمم المتحدة في التصدي لتأثيرات التغيرات المناخية علىالبيئة و التنمية المستدامة من خلال الاتفاقيات الدولية ، المؤتمرات الدولية ، أما بالنسبة للمحور الثالث فحاولنا من خلاله إبراز محاولات الجمعية العامة للأمم المتحدة في التصدي لظاهرة لآثار التغير المناخي.

بالنسبة للمناهج المستخدمة قمنا بتوظيف المنهج الوصفي و المنهج التاريخي ؛ لأن الدراسة تستدعي توظيفهما بالإضافة إلى منهج تحليل المضمون و الاستقرائي بالنسبة للمحور الثاني و الثالث عند استقراء النصوص القانونية الدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة و كذا تحليل جهود منظمة الأمم المتحدة في سبيل التخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن البيئي العالميأي على البيئة و التنمية المستدامة.

1. المحورالأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة(الأمن البيئي، التغيرات المناخية)

إن ظاهرة التغير المناخي من أكثر الظواهر خطورة على حياة كوكب الأرض، فهي تؤثر سلبا على حياة ما يفوق ستة مليار نسمة تعيش فوق سطح الأرض، بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على مختلف مظاهر الحياة المتفاوتة، لذلك أصبحت من القضايا البيئية المهمة في السنوات الأخيرة.

وقبل التطرق إلى دور منظمة الأمم المتحدة في التقليل والتخفيف من آثار التغيرات المناخية على البيئة والتنمية المستدامة (الأمن البيئي) لابد من التعرف على أهم مصطلحات الدراسة والمتمثلة في الأمن البيئي والتغيرات المناخية بالإضافة إلى دراسة لأسباب و آثار التغيرات المناخية على الأمن البيئي .

1.1. تعريف الأمن البيئي والتغيرات المناخية :

1.1.1. الأمن البيئي:

الأمن البيئي هو ربط العلاقة المتداخلة بين البيئة و التنمية المستدامة من أجل تلبية احتياجات الإنسان، و أن تدهور الموارد الطبيعية يعني تهديد مباشر لقيمة الحياة ، و النتيجة المترتبة على هذا التدهور هي انعدام الشعور بالأمن و من هنا يصعب تحقيق معادلة التنمية المستدامة.[1]

و الحق في البيئة هو أحد حقوق الإنسان الحديثة، ، والذي تم الاعتراف به كحق أساسي من حقوق الإنسان في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم خلال شهر جوان عام 1972، والمؤتمر الذي عقد بمدينة "ستراسبورغ" في فرنسا من 19-20 جانفي 1972، كما كرسته عدة اتفاقيات فنجد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، واتفاقية "فيينا" لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول "مونتريال" الخاص بها في 1985، إلى جانب قمة الأرض المنعقد بـ ريو ديجانيرو عام 1995 التي عالجت مسألة التلوث كأخطر اعتداء يمكن أن تتعرض له البيئة وأكدت على ضرورة حماية هذا الحق.[2]وأكد مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للبيئة عام 1972 على الربط بين البيئة والتنمية من خلال مراعاة الكلية البيئية في الجهود المبذولة من أجل التنمية» .[3]

أما مفهوم التنمية فيقصد به كل ما يتعلق بمساعي الدول النامية لتضيق فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة، وهي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن.[4] و يدل مفهوم التنمية المستديمة على تلك الجهود المتواصلة والممتدة في الزمن، والهادفة للاستغلال الرشيد للموارد الذي أخذه بعين الاعتبار لضمان حق الأجيال الحالية والأجيال القادمة فيها، وهذه التنمية المستديمة أو التنمية الإيكولوجية، يجب أن تحترم خمسة معايير، العدالة الاجتماعية، والحذر الإيكولوجي، والنجاعة الاقتصادية (مقدرة اجتماعيا)، والقابلية الثقافية والتهيئة المتوازنة للمحيط .[5]ويعرف تقرير بروند لنذ"Brundtland Report"التنمية على أساس أنها التغيير المنشود المبني على أهداف اجتماعية، بينما عرف المستديمة بكونها تعني القضاء على الآثار السلبية للنشاطات الإنسانية على البيئة.[6]

2.1.1. التغيرات المناخية :

---

(1) عطية إبراهيم الدسوقي، **الأمن البيئي : النظام القانوني لحماية البيئة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2009، ص 52.

(2) عمر سعد الله:**حقوق الإنسان وحقوق الشعوب**،(بتصرف)، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص ص 234- 235.

(3) قردوح رضاه: **العقوبات الذكية عل محك حقوق الإنسان**، ب ط، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 194.

(4) عبد الرزاق مقري: **مشكلات التنمية البيئية والعلاقات الدولية**، ط، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2012، ص 88.

(5)Ignacy Sachs, **«comment concilierécologie et propérité»,** le monde diplomatique, décembre 1991, p 18.

(6)Banquemondiale**, le développement et l'environnement, rapport sur le développementdans le monde 1992**, Washington, 1993,p36.

أثارت تقلبات المناخ العالمي في العقود الأخيرة أسئلة عديدة، شكلت محور انشغال العلماء والباحثين، خاصة بعد توقيع بروتوكول كيوتو سنة 1997، للوقوف أكثر عند مفهوم التغيرات المناخية، أسبابها وأهم التوقعات المستقبلية لتطور هذه الظاهرة؛ فظاهرة التغير المناخي ظاهرة طبيعية تحدث كل عدة آلاف من السنين، لكن نظرا للنشاطات البشرية المتزايدة فقد أدى ذلك إلى تسارع حدوث التغيرات المناخية التي عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992 في مادتها الأولى بأنها: «تغيرا في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية مماثلة»[(1)] .

استنادا إلى البيانات عن انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية، أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة IPCC مجموعة من التقارير الموثوقة ترجع إلى عام 1990 حول الأسباب و المخاطر المتعلقة بظاهرة الاحتباس الحراري بفعل الأنشطة البشرية.[(2)]

و يمكن تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري بأنها الزيادة التدريجية في درجة الحرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض كنتيجة لعدة عوامل من أهمها زيادة انبعاث غازات البيوت الزجاجية (Green housesgases) و هي غازات إما طبيعية و توجد أصلا في الطبيعة مثل بخار الماء (H_2O) و ثاني أكسيد الكربون (CO_2) و الميثان (CH_4) و أكسيد النيتروز(NO) و الأوزون (O_3) ، أو كيميائية ناتجة عن التفاعلات الكيميائية مثل الكلور فلور كربون ($CFCl$) و كلها تلعب دورا هاما في تدفئة سطح الأرض، حيث تقوم تلك الغازات بامتصاص جزء من الأشعة تحت الحمراء (Infraredالتي تنبعث من سطح الأرض كانعكاس للأشعة الساقطة على سطح الأرض من الشمس،و تحتفظ بها في الغلاف الجوي لتحافظ على درجة الحرارة في معدلها الطبيعي.[(3)]

2.1. أسباب التغيرات المناخية :

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تطور ظاهرة التغيرات المناخية و ظهور ما يعرف بالاحتباس الحراري و بصفة عامة تقسم هذه الأسباب طبيعية و بشرية يشكل النشاط البشري السبب الرئيسي وراء هذا التغيير المفاجئ بفعل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، و خصوصا غاز أكسيد الكربون و الميثان، إلا أن انبعاثها بكميات متزايدة و غير منضبطة، يؤدي إلى زيادة الحرارة بطريقة غير طبيعية و بالتالي إلى تغيير في نظام المناخ كله.[(4)]

حاليا يشكل حوالي 60% من غازات البيوت الزجاجية المؤثرة على التغيرات المناخية و هذا الغاز موجود في الطبيعة في الغلاف الجوي طبيعيا و لكنه يزداد نتيجة لعدة أنشطة مثل الوقود الأحفوري Fossil Fuel (الفحم، البترول، و الغاز الطبيعي) كذلك عن طريق الحرق و القطع الجائر للغابات Déforestation ، و يذكر هنا أن النباتات الخضراء تمتص

---

(1) منى ظواهرية:«**التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية**»، مجلة اقتصادية شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22 لسنة 2020، ص 352.

(2) دانا ساكيتشي:"**رؤى متعارضة حول التغيرات المناخية** "، مجلة الوكالة للطاقة الذرية، العدد 2-49 مارس 2008، ص 20 .(ص 20←21.

(3) أزاهر حسن عبد الرحمان ،«**ظاهرة الاحتباس الحراري : الأسباب ، التداعيات، و مقترحات الحلول**» ،مجلة دراسة الكوارث و اللاجئين، العدد 1، جانفي 2012، ص 4. (ص 1←14)

(4)Edward a.Page,MichaelRedclft, **Human Security and Envirenment** , Edward Elgar publishing,British, 2002, p 106.

ثاني أكسيد الكربون و بتغطي غاز الأكسجين كما أن هناك بلايين الأطنان من الكربون يتم تبادلها طبيعيا بين الغلاف الجوي و المحيطات و الغطاء النباتي.[1]

كما ينتج استخدام الوقود الأحفوري غازات خطيرة، فالقليل منها يلوث مدننا و يحدث أضرارا بالصحة البشرية، كل سنة؛ يتسبب الهواء الملوث في وفاة قرابة 2 مليون من سكان العالم، فالعلمـاء يعتقدون أن الغازات الأخرى مثل ثاني أكسيد الكربون (CO_2) أدت إلى إحداث تغيـرات في المناخ العالمي، فعند بداية تحليق طائرة من سنغافــورة إلى مدينة لوس أنجلس و عودتها تقوم محركاتها بإنتاج 7 أطنان من ثاني أكسيد الكربون (CO_2) لكل مسافر في الطائرة.[2]

3.1. آثار التغيرات المناخية على البيئة والتنمية المستدامة:

للتغيرات المناخية آثار مباشرة وغير مباشرة على صحة الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة.

1.3.1. الآثار المباشرة:

وتشمل الآثار المباشرة تلك المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة وزيادة الأشعة فوق البنفسجية والجفاف وغيرها من ظواهر الطقس المتطرفة مثل العواصف والفيضانات، كما يمكن أن تتسبب الحرارة في المرضأو الوفاة عندمالا تسمح درجات الحرارة المحيطة المرتفعة (المرتبطة بالرطوبة النسبية العالية) للجسم بتبديد حرارته بشكل طبيعي و على سبيل المثال خلصت دراسة حديثة في برشلونة في إسبانيا إلى زيادة خطر الوفاة المرتبط بالأسباب الطبيعية والجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية خلال الليالي التي تتجاوز فيها درجة الحرارة 23°م، ويعد كبار السن والأطفال والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة موجودة مسبقا هم الأكثر عرضة للضرر.[3]

2.3.1. الآثار غير المباشرة:

يزداد تركيز الغازات وغيرها من الجزيئات الأخرى في الهواء بسبب التصحر وحرائق الغابات الناجمة عن تغير المناخ.يؤثر تدني جودة الهواء أيضا على تغير المناخ لأن العديد من ملوثات الهواء عبارة عن غازات دفيئة،أو يتم إنتاجها بكميات كبيرة عند ارتفاع درجات الحرارة كالأوزون. وتشمل التغيرات الناجمة عن تغير المناخ حدوث تغيرات في نطاق التوزيع الجغرافي لبعض الأنواع وإطالة موسم التلقيح وزيادة إنتاج الحبوب.[4]

والكوارث الطبيعية الناتجة عن التغيرات المناخية تؤدي إلى هلاك الممتلكات العامة و الخاصة كذلك آثارها على صحة الإنسان تستهلك الكثير من الأموال مما يؤثر على توازن الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، كذلك بعض المجالات الاقتصادية تتأثر سلبا من هذه الظاهرة و كذا الاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى زيادة عالية في درجات حرارة الجو مما يؤدي إلى تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية و بالأخص مجالات الزراعة، السياحة بأنواعها ، المناسبات الثقافية، المجال الطاقوي .[1]

---

(1) خالد محمد مصطفى، «**تغير المناخ و آثاره الاقتصادية والاجتماعية و البيئية على السكان في العالم**»، مجلة دراسات الكوارث و اللاجئين الصادرة عن جامعة إفريقيا العالمية، العدد 1، يناير 2012، ص 8. ص 1-17.

(2)Alex Raynham, **Future Energy**, stage 3(1000 headwords), Oxford University Press, 2012, p 9.

(3)Michelle Rennée Mozell, Liz Thach,**« The impact of climate change on the global wine industry : challenges et solutions»** ,Wine Economics and Policy 3, pp82-83.

(4)commission européenne **, « les effets du changement climatique »** , le site : ec.europa .eu/clima /change/consequences_fr , p2.

(1)commission européenne,Op cit, p3.

2.المحور الثاني:التصدي لآثار التغيرات المناخية على الأمن البيئي العالمي في إطار الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية

إن العوامل التي تتسبب في ظاهرة التغير المناخي هي تراكم غازات الاحتباس الحراري، الذي تترتب عنه ظاهرة عالمية غريبة تعرف بالدفء العالمي.[2] ولقد فرض موضوع التغيرات المناخية نفسه على اهتمامات منظمة الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة وذلك من خلال إصدار اتفاقيات دولية و عقد مؤتمرات دولية،

وبناءا على ما تقدم ذكره، سوف ندرس من خلال هذا المحور: الاتفاقيات الدولية،المؤتمرات الدولية.

1.2. الاتفاقيات الدولية :

لمعالجة ظاهرة التغيرات المناخية، فقد تم إبرام اتفاقية خاصة بالتغيرات المناخية بتاريخ 06 ماي 1992خلال انعقاد مؤتمر قمة الأرض حيث أنشأت لجنة التفاوض مهمتها وضع اتفاقية إطارية متعلقة بتغير المناخ تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار 212/45 المؤرخ 21 ديسمبر 1990) ، و كانت لجنة التفاوض مفتوحة أمام مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة، و في عملية تفاوضية كبرى اشترك فيها أكثر من 140 دولة و استغرقت أقل من سبعة عشر شهرا ، أوفت اللجنة ولايتها و انتهت من وضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ و فتح باب التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية في الفترة من 4 إلى 14 جوان 1993، و بحلول ذلك التاريخ وقع على الاتفاقية 165 طرفا ، و دخلت حيز النفاذ في 21 مارس 1994.[3]

و قد وقعت عليها الجزائر بمقتضى المرسوم 99/93 (الصادر بتاريخ 10 أفريل 1993 المتعلق بالانضمام للاتفاقية الخاصة بالتغيرات المناخية ج عدد 24 الصادرة في 21 أفريل 1993)، والجدير بالإشارة أن هناك مبدأين توجيهيين ترتكز عليهما الاتفاقية المذكورة؛ و هما مبدأ المسؤولية المشتركة، و مبدأ الحيطة.[4]

و قد حددت المادة الرابعة من الاتفاقية المذكورة أعلاه مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق الأطراف الموقعين عليها ، انطلاقا من أن التغير في مناخ الأرض و آثاره الضارة تمثل شاغلا مشتركا للبشرية ، و أن المسؤوليات مشتركة و إن كانت متباينة، فعلى كافة الأطراف العمل و التعاون من أجل تطوير و تطبيق و نشر نقل التكنولوجيا و الممارسات التي تكبح أو تخفض أو تمنع الانبعاثات البشرية المصدر من غازات الدفيئة.

2.2. المؤتمرات الدولية:

---

(2) محمد غياث الأشرف: « **الاحتباس الحراري والتغير المناخي، متى وكيف و أين؟**»، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 47 أكتوبر 1997، الكويت، ص ص 25-26.

(3) لورانس بواسون دي شازورن، " **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ** "، مكتبة الأمم المتحدة للقانون الدولي ، مقال منشور على الإنترنت ، الموقع:
www.un.org/law/avI، ص 2 .

(4) حميدة جميلة: **النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه**، الطبعة 2011، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة- الجزائر، 2011، ص 437 .

إن التطورات المتعاقبة بشأن البيئة دفعت المجتمع الدولي للتحرك من أجل وضع ضوابط تحد من تفاقم هذه المشكلات التي تستلزم تظافر الجهود بصورة جماعية و تعطي الأولوية للبيئة من خلال عقد العديد من المؤتمرات الدولية تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة ، حيث سنركز فقط على المؤتمرات ذات الصلة المباشرة بقضية التغيرات المناخية .

فبتاريخ 14 جوان 1992 عقد مؤتمر ريو ديجانيرو بالبرازيل، وأهم النتائج التي توصل إليها هذا المؤتمر تتمثل في **اتفاقية** متعلقة بالتغيير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث،و **إعلان** ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار،كما تم بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ، كما يضاف للنتائج أيضا، إنشاء لجنة حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة ذات الطابع الحكومي الدولي، وتعمل على مراقبة وتنسيق الأعمال بين البرامج المرتبطة بالبيئة والتنمية.[1]

وفي ديسمبر 1997 تم إقرار بروتوكول كيوتو (اليابان)، الذي يهدف إلى الحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون المسبب للتغير المناخي، حيث تقوم الدول الصناعية بمقتضى الاتفاقية بتخفيض نسبة الإنبعاثات بـ 5.2% عام 2012 مقارنة بما كانت عليه في سنة توقيع البروتوكول. لكن الولايات المتحدة الأمريكية اختارت عدم التوقيع على هذه الاتفاقية مع أنها تتحمل أكثر من غيرها مسؤولية الاحتباس الحراري العالمي.[2]

وفي الفترة 3-14 ديسمبر 2007 انعقد مؤتمر بالي بأندونيسيا الذي ناقش قضية التغير المناخي، وكانت من أعقد الملفات التي طرحت مشكلة الاحتباس الحراري لما له من مخاطر متنوعة، حيث حاول المجتمعون في المؤتمر وضع خارطة طريق تهدف إلى تمديد بروتوكول كيوتو إلى ما بعد 2012.[3]

وفي الفترة من 7 إلى 18 ديسمبر لعام 2009 عقدت قمة كوبنهاكن (العاصمة الدانماركية) حول قضية التغير المناخي تحت رعاية الأمم المتحدة، وأهم النتائج التي توصلت إليها القمة ؛ ضرورة القيام بتخفيضات كبيرة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من 2009 حتى 2050 لمنع حرارة الأرض من الارتفاع بأكثر من 2 درجة مؤوية. و إنشاء صندوق تحت اسم: "الصندوق الأخضر للمناخ" يهدف إلى دعم مشاريع التنمية النظيفة في الدول الفقيرة.[4]

وخلال الفترة من 29 نوفمبر حتى 10 ديسمبر 2010 عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي في كانون المكسيكية، والذي هدف إلى تقليل الإنبعاث الحراري المسبب للتغير المناخي من خلال محاولة التوصل إلى حلول ترضي مختلف الأطراف وخاصة الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة حول بروتوكول "كيوتو"، والتي لم توقع عليه وترفض باستمرار خفض انبعاث الغازات خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون، وبالرغم من اتفاق دول العالم في ختام المؤتمر على مجموعة من الإجراءات، إلا أن تطبيق هذه الاتفاقيات يبقى رهنا بمدى التزام الدول لتعهداتها.[1]

---

[1] طارق راشي: **"قراءة في مسيرة منظمة الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة التغير المناخي خلال الفترة 1972-2018 "**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 11 العدد 3 نوفمبر 2020، (ص 196، ص 222)، ص 203.

[2] المرجع نفسه، ص 204.

[3] المرجع نفسه، ص 207.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[1] طارق راشي، المرجع السابق، ص209.

وفي 28 نوفمبر 2011 عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بمدينة دوربان بجنوب إفريقيا في دورته السابع عشر، حيث ناقش هذا المؤتمر القضايا البيئية العالقة وتوضيح الأهداف والحد من انبعاثات الغازات. وبعد أسبوعين من المحادثات المكثفة بين رؤساء أكثر من 194 دولة لم يستطع المفاوضون والوزراء وممثلو الدول الوصول إل أية نتيجة أو نص نهائي إلزامي.[2]

وخلال الفترة من 26 نوفمبر إلى 7 ديسمبر 2012 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في دورته الثامنة عشر في العاصمة القطرية الدوحة ليخرج بقرارات مهمة أبرزهاإدخال تعديلات على بروتوكول كيوتو لتحديد فترة التزام ثانية خلال الفترة 2013-2020، والعمل على تقليص انبعاث الغازات الدفيئة في الدول المتقدمة بمعدل 18%على الأقل.[3]

وخلال الفترة من 11 إلى غاية 23 نوفمبر 2013 عقدت الدورة التاسعة عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في العاصمة البولندية وارسو وتميزت بإقرار اتفاق هام لتمويل مكافحة تغير المناخ والحرص على تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل لها في الدورات السابقة وعلى رأسها تنفيذ خطة عمل بالي.[4]

وخلال الفترة من 1-4 ديسمبر 2014 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في مدينة ليما / البيرو في دورته العشرون والذي خرج باتفاقية هامة تحث كل دولة بضرورة أن تتخذ الخطوات اللازمة. بناءا على ظروفها وقدراتها لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال تقديم معلومات عن مشروع لتخفيض الغازات المنبعثة لكل دولة، ومن أهم إنجازات هذا المؤتمر أيضا الإعلان المشترك للولايات المتحدة الأمريكية والصين عن التزامهما بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة.[5]

ومن 30 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 2015 احتضنت العاصمة الفرنسية باريس مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في دورته الحادية والعشرون والذي انجر عنه اتفاقا تاريخيا وعادلا ومتوازنا وملزما قانونيا، حيث توصل فيه المجتمع الدولي ممثلا بـ 195 دولة إلى اتفاق يحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض و إبقائها دون درجتين مئويتين قياسا بعصر ما قبل الصناعة والذي سيسمح حسب العلماء بتقليص مهم لمخاطر لتغير المناخي مع مراجعة التعهدات الإلزامية لذلك كل خمسة سنوات بداية من 2020، كما يلزم مؤتمر باريس المجتمع الدولي بمتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية بعد تأكيد دول واقعة على جزر أنها مهددة بارتفاع مستوى البحر وستصبح في خطر إذا تجاوزت درجة حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية.[1]

وخلال 7-18 نوفمبر 2016 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في دورته الثانية والعشرون في مدينة مراكش المغربية والذي تبنت فيه جميع الوقود بيانا يعلن أن استمرار الزخم لمكافحة تغير المناخ لا رجعة فيه.وانتهى هذا المؤتمر بإقرار خطة عمل من طرف مئتي دولة مشاركة تستمر حتى 201 لتطبيق وتنفيذ اتفاق باريس والذي يرمي إلى تثبيت الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين بالمقارنة مع ما كانت عليه حرارة الكوكب قبل الثورة الصناعية.كما تعهد المشاركون في هذا

---

[2] المرجع نفسه، ص 209-210.

[3] المرجع نفسه، ص 212.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] المرجع نفسه، ص 213.

[1] طارق راشي، المرجع السابق، ص213.

المؤتمر بتقديم ثمانين دولار كمساهمات في التقدم نحو إرساء قواعد التنفيذ ومساعدات للدول النامية، وكذلك الدول المتضررة بغية التكيف مع تغير المناخ.[2]

وتوصلت الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة في دورته الرابع والعشرون سنة 2018 في بولندا إلى توافق يعيد الحياة إلى **اتفاق باريس للمناخ** الذي أبرم عام **2015**، وذلك بعد مفاوضات ماراتونية لم تكن على قدر طموحات الدول الفقيرة التي هي بأمس الحاجة إلى تجنب تأثيرات التغير المناخي، وخرجت القمة باتفاق جماعي يحدد الخطوات العملية لتطبيق اتفاقية باريس، بما يبقي ارتفاع معدل الحرارة العالمي "تحت خط الدرجتين المئويتين بكثير". لا ضير أنها لم تلتزم بدرجة ونصف تحديدا، كما طالب التقرير الأخير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية والمعنية بتغيير المناخ، موعد البداية الفعلية لتنفيذ الالتزامات، وهو أيضا الموعد المحدد لتقدم الدول التزامات إضافية جديدة لخفض الانبعاثات. كما وشدد المؤتمر على الحاجة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل النصف قبل **2030** من أجل الوصول إلى هدف الحد من ارتفاع حرارة الأرض بمعدل درجة ونصف مئوية، و قد كشف البنك الدولي عن تخصيص 200 بليون دولار لفترة خمس سنوات، ابتداء من 2021، لبرامج ومشاريع تساهم في تخفيض الانبعاثات، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والكفاءة.[3]

3. المحور الثالث: محاولات الجمعية العامة للأمم المتحدة في التخفيف من آثار التغير المناخي

مما لا شك فيه أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة منذ بداية معاناة كوكب الأرض من ظاهرة التغير المناخي و الاحتباس الحراري و هي تبذل العديد من الجهود آخرها قمة التنمية المستدامة لعام 2019 و قمة العمل المناخي لعام 2019.

1.3. قمة التنمية المستدامة لعام 2019)(SDG Summit2019) :

اجتمع رؤساء الدول و الحكومات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2019، لحضور قمة التنمية المستدامة لمتابعة و مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 و أهداف التنمية المستدامة السبعة بشكل شامل، كان هذا الحدث هو أول قمة للأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد جدول أعمال 2030 في سبتمبر 2015. و لخص رئيس الدورة 74 للجمعية العامة، تيجاني محمد بندي بعد القمة نتائجها، مشيرا إلى أن : " الالتزام بخطة عام 2030 للتنمية المستدامة لا يزال ثابتا " ، لكن " العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.[1]

2.3. قمة العمل المناخي لعام 2019 (Climate Action Summit):

التزمت 65 دولة و اقتصادات رئيسية دون وطنية في قمة العمل المناخي مثل كاليفورنيا ، في سبتمبر 2019 بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الصفر الصافي بحلول عام 2050 بينما أعلنت 70 دولة أنها إما ستعزز خطط

---

[2] المرجع نفسه، ص 213.

[3] المرجع نفسه، ص 214.

[1] منظمة الأمم المتحدة، **"قمة العمل المناخي لعام 2019"**، مقال منشور على الانترنت، الموقع:
Un.org/ar/our-work/support-sustainable-development-and-climate-action، ص 1.

عملها الوطنية بحلول عام 2020، أو بدأت عملية القيام بذلك، و قدم أكثر من 100 من قادة الأعمال إجراءات ملموسة للتوافق مع أهداف اتفاقية باريس و تسريع الانتقال من الاقتصاد الرمادي إلى الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك أصحاب الأصول الذين يمتلكون أصولا تزيد قيمتها عن 2 تريليون دولار و شركات رائدة بقيمة إجمالية تزيد عن 2 تريليون دولار كذلك.كما أعلنت العديد من الدول و أكثر من 100 مدينة، بما في ذلك العديد من أكبر المدن في العالم، عن خطوات جديدة مهمة لمكافحة أزمة المناخ، و كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية و أقل الدول نموا من بين الدول التي قدمت أكبر التعهدات.[2]

3.3. الحلول المقترحة للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتقليل من آثار التغيرات المناخية في زمن الكوفيد-19:

مع تحرك الدول نحو إعادة بناء اقتصاداتها بعد كوفيد-19، يمكن أن تشكل اقتصاد القرن الحادي و العشرين بطرق نظيفة و مراعية للبيئة و صحية و آمنة و أكثر مرونة، و تشكل الأزمة الحالية فرصة لإجراء تحولات منهجية عميقة نحو اقتصاد أكثر استدامة يعمل لصالح الناس و الكوكب، و قد اقترح **الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش** ستة إجراءات إيجابية للمناخ يمكن للحكومات اتخاذها بمجرد البدء في إعادة بناء اقتصاداتها و مجتمعاتها: [3]

1. التحول المراعي للبيئة : يجب أن تسرع الاستثمارات عمليات إزالة الكربون من جميع جوانب اقتصادنا.
2. الوظائف المراعية للبيئة و النمو المستدام و الشامل.
3. الاقتصاد المراعي للبيئة : جعل المجتمعات و الناس أكثر مرونة من خلال عملية انتقال عادلة للجميع و لا تترك أحدا وراءها.
4. الاستثمار في الحلول المستدامة : يجب أن ينتهي دعم الوقود الأحفوري و يجب أن يدفع الملوثون ثمن التلوث.
5. مواجهة جميع المخاطر المناخية.
6. التعاون – لا يمكن لأي بلد أن ينجح بمفرده.من أجل معالجة حالة الطوارئ المناخية، يجب أن تدفع خطط الإنعاش الموضوعة لما بعد الجائحة تحولات منهجية طويلة الأجل قادرة على تغيير مسار مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

و في الأخير نشير إلى أن هناك العديد من الآثار القانونية لجائحة كورونا على المناخ إذ نلاحظ أن هذا الوباء العالمي عرقل القدرة على مراقبة هذه التغيرات من خلال النظام العالمي للرصد الجوي (GOS) ، كذلك اضطر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى تأجيل قمة غلاسكو المزمع عقدها في نوفمبر 2020 و التي كان من المتوقع طرح 196 خطة مرشحة من الدول بهدف خفض انبعاثات الغازات الدفيئة طبقا لاتفاق باريس. [1]

---

[2] منظمة الأمم المتحدة، **" قمة العمل المناخي لعام 2019"**، مقال منشور على الانترنت، الموقع:
Un.org/ar/our-work/support-sustainable-development-and-climate-action، ص 2.

[3] الأمين العام للأمم المتحدة : **"أهداف التنمية المستدامة : الهدف 13 – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثارها (الاستجابة لكوفيد - 19)"**، مقال منشور على الانترنت ،
الموقع:
un.org/sustainabledevelopment/ar/climate-change/، ص 1 . (صفحة واحدة).

[1] للتفصيل أكثر اطلع على تقارير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فيما يتعلق بآثار جائحة كورونا على التغيرات المناخية .

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع جهود منظمة الأمم المتحدة في التقليل من تأثيرات التغيرات المناخية على البيئة و التنمية المستدامة (الأمن الإنساني في بعده البيئي) اتضح لنا بأن التغيرات المناخية تعتبر ظاهرة عالمية تعاني منها البشرية جمعاء و المجتمع الدولي ككل حيث تشكل تحديا يصعب التغلب عليه ؛ و بناءا على ما تقدم ذكره توصلنا إلى مجموعة من النتائج و الاقتراحات:

أولا: النتائج

1. على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الأمم المتحدة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن البيئي العالمي إلا أنها فشلت في معالجة قضايا البيئة و التنمية المستدامة نتيجة عدم تعاون الدول الصناعية و تقاعسها عن تنفيذ التزاماتها الدولية المترتبة عن الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية ذات الصلة بالمناخ و حماية البيئة.
2. المجتمع الدولي لا يسير على المسار الصحيح لتحقيق أهداف المناخ التي حددها اتفاق باريس لسنة 2015.
3. عدم التزام الدول بنسب التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة المتفق عليها في اتفاق باريس لسنة 2015 و مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ لسنة 2018 بسبب تغليب الدول خاصة الصناعية منها مصالحها الاقتصادية على الاهتمام بظاهرة التغيرات المناخية و ماتخلفه من أضرار على البيئة و التنمية المستدامة مما يؤثر بطبيعة الحال على البشرية جمعاء.
4. إن قضية التغيرات المناخية تعتبر ظاهرة ذات طابع عالمي تستدعي التنسيق بين الجهود الدولية التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة و الجهود الوطنية من أجل صيانة البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

ثانيا : الاقتراحات

1. إعادة تفعيل اتفاق باريس لسنة 2015 خاصة فيما يتعلق بالالتزام بزيادة التمويل للعمل المناخي بما في ذلك الهدف السنوي البالغ 100 مليار دولار تقدمها الدول المانحة للدول منخفضة الدخل.
2. تشجيع الدول على التوجه نحو استخدام الطاقات النظيفة و المتجددة و تدعيمها ماديا و بشريا، و العمل على ترشيد الاستخدام العقلاني للطاقة النظيفة خاصة المكلفة منها.
3. العمل على تحقيق الأهداف الأممية المتعلقة بالتنمية المستدامة خاصة التي لها علاقة بالتقليل من تأثيرات التغيرات المناخية (الهدف السابع).
4. وضع أنظمة لقياس و متابعة انبعاثات الغازات الدفيئة بالنسبة للدول الموقعة و المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.
5. ضرورة إتاحة التبادل التكنولوجي المتعلق بمحاولة التقليل من إنتاج الغازات الدفيئة.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- المواثيق والاتفاقيات الدولية :

1. اتفاقية قانون البحار لسنة 1982.

2. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لسنة 1966.
3. الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992.
4. بروتوكول كيوتو لسنة 1997.

2- **الكتب:**

1. حميدة جميلة: **النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه**، الطبعة 2011، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة- الجزائر، 2011.
2. عبد الرزاق مقري: **مشكلات التنمية البيئية والعلاقات الدولية**، ب ط، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2012.
3. عمر سعد الله: **حقوق الإنسان وحقوق الشعوب** ،الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.
4. عطية إبراهيم الدسوقي، **الأمن البيئي : النظام القانوني لحماية البيئة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2009.
5. قردوح رضاء: **العقوبات الذكية عل محك حقوق الإنسان**، ب ط، دار هومة، الجزائر، 2014.

3- المجلات:

1. أزاهر حسن عبد الرحمان،**«ظاهرة الاحتباس الحراري : الأسباب ، التداعيات، و مقترحات الحلول»** ،مجلة دراسة الكوارث و اللاجئين، العدد 1، جانفي 2012، ص 1⟵14.
2. خالد محمد مصطفى، **« تغير المناخ و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية على السكان في العالم»**، مجلة دراسات الكوارث و اللاجئين الصادرة عن جامعة إفريقيا العالمية، العدد 1، يناير 2012، ص 1⟵ 17,
3. دانا ساكيتشي:**" رؤى متعارضة حول التغيرات المناخية "**، مجلة الوكالة للطاقة الذرية، العدد 2-49 مارس 2008، ص 20⟵21.
4. منى ظواهرية:**«التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية»**، مجلة اقتصادية شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22 لسنة 2020.
5. شفيعة حداد، نور الدين قالقيل، **" أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر-"** ، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15 ديسمبر 2018، ص 1 ⟵ 18,
6. طارق راشي: **"قراءة في مسيرة منظمة الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة التغير المناخي خلال الفترة 1972-2018 "**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 11 العدد 3 نوفمبر 2020،ص 196⟵ ص 222.

4- المو اقع الالكترونية:

1. الأمين العام للأمم المتحدة : **"أهداف التنمية المستدامة : الهدف 13 – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثارها (الاستجابة لكوفيد -19)"**، مقال منشور على الانترنت ،الموقع:

un.org/sustainabledevelopment/ar/climate-change/، (صفحة واحدة)

2. . لورانس بواسون دي شازورن، **" اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ "**، مكتبة الأمم المتحدة للقانون الدولي ، مقال منشور على الإنترنت ، الموقع: www.un.org/law/avl، 8 صفحات.

3. محمد غياث الأشرف: **« الاحتباس الحراري والتغير المناخي، متى وكيف و أين؟»**، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 47 أكتوبر 1997، الكويت، ص ص 25-26.

4. منظمة الأمم المتحدة، **"قمة العمل المناخي لعام 2019"**، مقال منشور على الانترنت، الموقع: Un.org/ar/our-work/support-sustainable-development-and-climate-action، صفحتين.

5. منظمة الأمم المتحدة، **" قمة العمل المناخي لعام 2019"**، مقال منشور على الانترنت، الموقع: Un.org/ar/our-work/support-sustainable-development-and-climate-action، ص 2.

ثانيا: باللغة الانجليزية

1. Alex Raynham, **Future Energy**, stage 3(1000 headwords), Oxford University Press, 2012.
2. Edward a.Page,MichaelRedclft, **Human Security and Envirenment** , Edward Elgar publishing,British, 2002.
3. Michelle Rennée Mozell, Liz Thach**,« The impact of climate change on the global wine industry : challenges et solutions»** ,Wine Economics and Policy 3.

ثالثا: باللغة الفرنسية

1. Banquemondiale, le développement et l'environnement, rapport sur le développementdans le monde 1992, Washington, 1993.
2. commission européenne **, « les effets du changement climatique »** , le site : ec.europa .eu/clima /change/consequences_fr .
3. Ignacy Sachs, «comment concilierécologie et propérité», le monde diplomatique, décembre 1991.